

واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي The Reality of the Digital Economy in Arab World

ط.د/كنزة تنيو¹، د/محمد دهان²

¹ جامعة قسنطينة2، kenza.teniou@univ-constantine2.dz

² جامعة قسنطينة2، mohammed.dehane@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2019/06/14

تاريخ القبول: 2019/05/27

تاريخ الاستلام: 2018/09/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، أي تحديد مدى نجاحها في التحول الرقمي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات، ولم يتم لحد الآن اعتماد مؤشرات موحدة لقياس الاقتصاد الرقمي، وهذا بسبب الصعوبات المطروحة حول طرق قياسه وفصله عن الاقتصاد التقليدي. وحسب نتائج الدراسة يمكن تقسيم الدول العربية إلى: (1) دول متقدمة: وتفوقت دول الخليج العربي على باقي الدول العربية، وحققت نتائج جيدة في كل المؤشرات محل الدراسة، مما جعلها تتبوأ مكانة عالمية، (2) دول تسعى للتحول الرقمي: مثل لبنان والأردن التي حققت نتائج لا بأس بها في معظم المؤشرات محل الدراسة، (3) دول متأخرة عن التحول الرقمي: مثل مصر والجزائر والتي كان أداؤها ضعيف في معظم المؤشرات المدروسة.

كلمات مفتاحية: مؤشرات الاقتصاد الرقمي، البيئة الرقمية، الدول العربية.

تصنيف JEL : C18,D8,N80.

Abstract:

This study aims to focus on the digital economy in the Arab countries, by determine the success of the Arab states in the digital transformation through reliance on a set of indicators. According to the results achieved, the Arab countries can be divided to: 1) Leading countries: The arab Gulf countries surpassed the rest of the Arab countries and achieved good results in all the indicators under study. (2) countries that try to the digital transformation, such as Lebanon and Jordan, which achieved acceptable results in most of the indicators studied; and 3) countries that are late in digital transformation, such as Egypt and Algeria, which performed badly in most of the studied indicators.

Keywords: Digital Economy Index ; Digital Environment ; Arab Countries.

Jel Classification Codes: C18,D8,N80.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de déterminer l'économie numérique dans les pays arabes, en déterminant le succès des pays arabes dans la transformation numérique en s'appuyant sur un ensemble d'indicateurs. Selon les résultats obtenus, les pays arabes peuvent être divisés en : 1) pays supérieurs: pays du Golfe ont dépassé le reste des pays arabes et ont obtenu de bons résultats pour tous les indicateurs étudiés ;2) pays qui essaient de la transformation numérique, comme le Liban et la Jordanie, qui ont obtenu des résultats acceptables pour la plupart des indicateurs étudiés ;3) pays en retard dans la transformation numérique, tels que l'Égypte et l'Algérie, qui ont mal performé dans la plupart des indicateurs étudiés.

Mots-clés: indicateur de l'économie numérique, environnement numérique, pays arabes.

Codes de classification de Jel: C18,D8,N80.

1. مقدمة:

شهد القرن الواحد والعشرون وعيا متزايدا في جميع أنحاء العالم بالأهمية المتزايدة للاقتصاد الرقمي، ويمكن القول أن العصر الحالي هو عصر الاقتصاد الرقمي، ويعود الاهتمام الكبير بهذا التحول الرقمي نظرا لما حققته التطورات التكنولوجية من نقلة كبيرة ليس فقط في الدول المتقدمة، وإنما حتى في الدول الناشئة، فقد ازدهرت العديد من الدول مثل دول شرق آسيا كسنغافورة وماليزيا، والتي أصبحت تمتلك اقتصادا رقميا شبه كامل وذو مستوى عال من التطور، وهذا ما جعلها تحتل المراتب الأولى في العديد من المؤشرات العالمية.

أما عربيا فتجد الدول العربية صعوبة في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، لأسباب عديدة منها ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإهمال الاستثمار في البحث والتطوير وعدم الاهتمام بالتعليم بالشكل الكافي، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتبني هذا التحول الرقمي. ويعتبر النجاح في التحول نحو اقتصاد رقمي وسيلة لسد فجوة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تزداد توسعا يوما بعد يوم، مما يحتم على الدول العربية ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية واضحة لتحقيق هذا التحول من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من خطر الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي تقارير للأمم المتحدة أشارت إلى خطورة اتساع هذه الفجوة التي سينتج عنها تهميش الدول الغير معلوماتية واقتصادها من الاقتصاد العالمي.

إشكالية الدراسة:

أدت التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم إلى ضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، الذي أصبح أهم محرك للنمو الاقتصادي في العالم، ونظرا لصعوبة قياس الاقتصاد الرقمي ظهرت العديد من المبادرات والمحاولات من طرف هيئات ومنظمات دولية لوضع مؤشرات واضحة لقياسه، وبالأستناد على هذه المؤشرات تتمثل إشكالية بحثنا في:

ما مدى التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الدول العربية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ما هي أهم المؤشرات العالمية لقياس الاقتصاد الرقمي؟
- ✓ ما هو واقع البيئة الرقمية في العالم العربي؟ وما مدى استعداد الدول العربية للتحول الرقمي؟
- ✓ ما هو أداء الدول العربية بالنسبة للمؤشرات الرئيسية لقياس الاقتصاد الرقمي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المؤشرات لقياس الاقتصاد الرقمي، ثم مقارنة أداء الدول العربية ومستوى التحول نحو الاقتصاد الرقمي فيما بينها استنادا إلى مجموعة من المؤشرات، بالإضافة للتطرق إلى واقع البنية الرقمية للتعرف على قدرة البلدان العربية واستعدادها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال إلقاء الضوء على ما يلي:

- ✓ تحديد أهم المؤشرات الموجودة على المستوى العالمي لقياس الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ التعرف على البنية الرقمية في مختلف الدول العربية لتحديد مدى استعدادها للتحول الرقمي؛
- ✓ مقارنة أداء الدول العربية فيما بينها بالنسبة لمجموعة من المؤشرات.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتعريف بمؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي وتحديد طرق ومحاوِر قياس كل مؤشر، والتحليلي من خلال دراسة أداء الدول العربية في مختلف مؤشرات الاقتصاد الرقمي الصادرة من هيئات ومؤسسات دولية متخصصة، بالإضافة إلى الأسلوب المقارن لمقارنة أداء الدول العربية ومدى التشابه والاختلاف فيما بينها.

محاوِر الدراسة:

للإمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية تم تقسيم بحثنا إلى ثلاثة محاوِر:

- ✓ أولا: مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي؛

- ✓ ثانيا: واقع البيئة الرقمية في العالم العربي؛
- ✓ ثالثا: أداء الدول العربية في مختلف مؤشرات الاقتصاد الرقمي.

الدراسات السابقة:

✚ دراسة محمد أنس أبو الشامات سنة 2012 تحت عنوان: "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، وتركز هذه الدراسة على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة، وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية بدأت بإعداد الخطط الجديدة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة من خلال التركيز على زيادة عدد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير، بالإضافة إلى أن البلدان العربية تملك الموارد الكافية لتحقيق التحويل المعرفي إذا تم استغلالها بالشكل الأمثل.

✚ دراسة David Dean سنة 2017 تحت عنوان: "تعجيل الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا"، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا الرقمية ينمو بسرعة في المنطقة مدفوعا بوسائل الاعلام الاجتماعية، ولكن الاتصال بالنسبة للعديد من الأشخاص في المنطقة غير متاح بشكل كاف بسبب مشكلات الشبكات وارتفاع التكاليف وبالتالي هناك حاجة ملحة لنشر الأنترنت بشكل واسع، كما أن الحكومات مطالبة بدعم الاقتصاد الرقمي من خلال توفير بيئة تجارية الملائمة.

✚ دراسة الأمم المتحدة والاسكوا سنة 2018 تحت عنوان: "وجهات نظر حول الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية"، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي والانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى توسيع الفرص والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة، كما اعتبرت أن الاقتصاد الرقمي أساس إنشاء المجتمعات الذكية من خلال تفاعل جميع الجهات من السلطات العامة والشركات والمواطنين. وركزت الدراسة على ضرورة استفادة الدول العربية من الثورة الرقمية من خلال تعميم الفوائد ومعالجة المخاطر، وهذا بالاعتماد على ما تملكه البلدان العربية من امكانيات بشرية كبيرة، والموارد المالية والموقع الجغرافي التي بإمكانها تسريع التحويل الرقمي.

2. مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي:

تم ادخال مفهوم الاقتصاد الرقمي في عام 1995 من قبل الاقتصادي الكندي Don Trapscott، وهذا بعد بداية انتشار الانترنت كشبكة عالمية، وبعد مرور أكثر من 20 سنة شهد الاقتصاد الرقمي تطورا هائلا يتمثل في ابتكار العديد من التكنولوجيات كالهواتف الذكية وتطبيقاتها، والمواقع التفاعلية، والشبكات الاجتماعية، والحوسبة السحابية وانترنت الأشياء، وتجسد هذه التكنولوجيات الإمكانيات النابعة من قوة الربط الشبكي للاقتصاد الرقمي وقدرته الهائلة في دعم كلا من النمو والتنمية الاقتصادية (United Nations and ESCWA, 2018, p. 3).

وبعد الانتشار الواسع والجدل الكبير حول الاقتصاد الرقمي وتحول معظم الدول المتقدمة إليه، طرح العديد من الاشكال حول وضع مؤشرات محددة، فقياس حجم الاقتصاد الرقمي يخضع لصعوبات كثيرة و يصاحبه جدل كبير. وترى بعض منظمات أبحاث السوق ضرورة التمييز بين الاقتصاد الرقمي "المباشر" و"غير المباشر"، حيث أن المساهمة المباشرة هي النشاط الاقتصادي المتصل بالأنشطة التجارية الخالصة عبر الإنترنت، وترتبط المساهمة غير المباشر بالنشاط الرقمي للأعمال التجارية المختلطة (Iambin, 2014, p. 148).

1.2 مؤشر المعرفة العربي ومؤشر المعرفة العالمي:

يصدر كلا من مؤشر المعرفة العربي ومؤشر المعرفة العالمي عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة. وتجدر الاشارة إلى أنه تم نشر مؤشر المعرفة العربي في عامي 2015 و2016، وفي عام 2017 تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي.

أ. مؤشر المعرفة العربي:

نظرا لنقص البيانات والأدبيات التي تركز على المعرفة في المنطقة العربية، انطلق مشروع المعرفة العربي، الذي يعكس إلى أقصى حد ممكن المعرفة من منظور التنمية في المنطقة العربية، بما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وتحدياتها التنموية، ويركز مؤشر المعرفة العربي على القطاعات الحيوية كالتعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، والبحث والتطوير (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2016، الصفحات 12-15):

- ✓ التعليم ما قبل الجامعي: والمقصود به كل المراحل التعليمية ابتداء ببرامج الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي إلى نهاية المرحلة الثانوية، وتنبع أهمية هذا المؤشر نظرا للدور الحيوي لمختلف هذه المراحل الأساسية في بناء رأس المال البشري؛
- ✓ التعليم التقني والتدريب المهني: جاء الاهتمام بهذا المؤشر كنتيجة حتمية لما يشهده العالم من غزو تكنولوجيا وما تبعه من تطور في تركيبة سوق العمل، والتي نجم عنها الحاجة الملحة لتوفير العمالة المعرفية المؤهلة فنيا ومعرفيا التي يحتاجها اقتصاد المعرفة؛
- ✓ التعليم العالي: يتمثل في التعليم المرتبط بالبحث العلمي، فمؤسسات التعليم العالي هي المنتج لرأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية الشاملة وسوق العمل ويعتبر عاملا حاسما في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع؛
- ✓ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يؤثر هذا القطاع على نحو مباشر في كل الأنشطة والخدمات لجميع قطاعات الدولة؛
- ✓ الاقتصاد: يمثل الاقتصاد عصب الحياة اليوم، نظرا إلى ارتباطه على نحو مباشر أو غير مباشر بالمشكلات التي تواجهها التنمية، بالإضافة إلى تفاعله مع قطاعات أخرى حيوية في المجتمع؛
- ✓ البحث والتطوير والابتكار: يعتبر هذا المؤشر من السمات الأساسية التي تميز اقتصاديات الدول المتقدمة عن نظيراتها النامية، وبالتالي لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

ب. مؤشر المعرفة العالمي:

مؤشر المعرفة العالمي هو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها. ويعنى مؤشر المعرفة العالمي بقياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الانسانية المعاصرة. ويتكون المؤشر من 6 مؤشرات قطاعية هي: (1) التعليم قبل الجامعي، (2) التعليم التقني والتدريب المهني، (3) التعليم العالي، (4) البحث والتطوير والابتكار، (5) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (6) الاقتصاد، بالإضافة إلى مؤشر البيئات التمكينية (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2017). وبالتالي يعتبر مؤشر المعرفة العالمي امتداد لمؤشر المعرفة العربي، ويتكون تقريبا من نفس المؤشرات القطاعية الستة الموجودة في مؤشر المعرفة العربي مع ادخال بعض التعديلات وازدادة مؤشر سابع يتمثل في البيئات التمكينية. ويعد إضافة المؤشر السابع انطلاقا من أن القطاعات الستة لا تعمل في عزلة عن محيطها، وإنما تعمل في منظمات متفاعلة ومتكاملة (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2017، صفحة 8).

2.2 مؤشر التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- يحتوي مؤشر IDI على مؤشرات تعني بإمكانيات الدول المؤثرة على قدرة المجتمع على استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكفاءة عالية، وقد صمم مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يعكس التقدم في الدول بشكل مباشر على ثلاثة مؤشرات رئيسية، وهي (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية، 2016):
- ✓ النفاذ: يقيم جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوافر البنية التحتية والنفاذ؛
- ✓ الاستخدام: يقيم كثافة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛

✓ المهارات: يقيم المهارات والإمكانات الضرورية والمقدرة على استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكفاءة عالية.

الجدول رقم(1): مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات(IDI Index)

النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات(40%)
1. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الثابت لكل 100 نسمة.
2. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة.
3. عرض النطاق الدولي للإنترنت(بته/ثانية) لكل مستعمل انترنت.
4. النسبة المئوية لعدد الأسر التي لديها حاسوب.
5. النسبة المئوية للأسر التي تتمتع بالنفاذ إلى الانترنت.
استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات(40%)
6. النسبة المئوية لعدد الأفراد الذين يستعملون الانترنت.
7. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض(السلبي) الثابت لكل 100 نسمة.
8. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض اللاسلكي لكل 100 نسمة.
المهارات في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات(20%)
9.معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى البالغين.
10.المعدل الاجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.
11.المعدل الإجمالي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي(المرحلة بعد الثانوية)

المصدر: (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2015، صفحة 11).

3.2 مؤشر التطور الرقمي Digital Evolution Index:

يصدر مؤشر التطور الرقمي عن كلية فليتشر The Fletcher School's Institute من جامعة تافتس Tufts University الأمريكية بالتعاون مع شركة ماستر كارد، ويحدد هذا المؤشر التقدم التي تحرزه الدول في تطوير اقتصادها الرقمي، ويتكون من المؤشرات التالية (The Fletcher School and Mastercard, 2017, pp. 16-17):

✓ **شروط العرض:** أي البنية التحتية التي تسهل التفاعلات والمعاملات الرقمية، ويقاس هذا المحرك نوعية واستعداد البنية التحتية الرقمية والمادية.

✓ **شروط الطلب:** أي معرفة قدرة المستهلكين على الاندماج في النظام الرقمي، من خلال تحديد مدى توفر الوسائل والأدوات اللازمة لدى المستهلكين للاندماج في الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى قياس مدى استعدادهم للمشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي.

✓ **البيئة المؤسسية:** بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في البنية التحتية ووضع القوانين واللوائح، تلعب الإجراءات والسياسات الحكومية دوراً أساسياً في دعم أو إعاقة توزيع التقنيات الرقمية.

✓ **الابتكار والتغيير:** الابتكار هو المفتاح لإيجاد حلول جديدة للتحديات العالمية والوطنية والمحلية. ويؤدي الابتكار وما ينتج عنه من تغيير إلى دفع حدود النظام الرقمي.

4.2 مؤشر الجاهزية الشبكية:

يصدر مؤشر الجاهزية الشبكية ضمن التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعمل هذا المؤشر على قياس قدرة البلدان على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة القدرة التنافسية والرفاهية، وينظر في العديد من المحاور في إطار الاقتصاد الرقمي (World Economic Forum, 2016, p. 5).

الجدول رقم(2): مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index

المحاور الرئيسية	الفئات الفرعية
البيئة التكنولوجية:	1. البيئة السياسية والتنظيمية (9 مؤشرات). 2. بيئة الأعمال والابتكار (9 مؤشرات).
الجاهزية الرقمية:	3. البنية التحتية (4 مؤشرات). 4. القدرة على تحمل التكاليف (3 مؤشرات).
الاستخدام:	6. الاستخدام الفردي (7 مؤشرات). 7. استخدام مؤسسات الأعمال (6 مؤشرات).
الأثر:	9. الأثر الاقتصادي (4 مؤشرات). 10. الأثر الاجتماعي (4 مؤشرات).

Source : (World Economic Forum, 2016, p. 5)

3. واقع البيئة الرقمية في الوطن العربي:

يعد توفر البيئة الرقمية من أهم المتطلبات لنجاح التحول الرقمي، ويمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال حققت انتشارا كبيرا في جميع أنحاء العالم، والذي ساعد على انتشارها أكثر انخفاض تكلفتها بشكل كبير مقارنة ببدايتها في فترة التسعينات.

3.1 عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي:

يعتبر الإنترنت أساس التحول الرقمي، بحيث أن كل عمليات الاقتصاد الرقمي تتم عبر شبكة الإنترنت، غير أن قدرة الاستفادة من الإنترنت تختلف من دولة إلى أخرى، وتعتبر سرعة الإنترنت أكبر عائق أمام الاسراع في التحول الرقمي، وأغلب الدول العربية تعاني من ضعف سرعة الإنترنت مما يعيق نجاح هذه الدول في تحويل عملياتها إلى الشكل الإلكتروني. أما فيما يخص عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية، فتجدر الإشارة هنا وحسب الموقع العالمي (Internet world Stats) المتخصص في تقديم أحدث المعلومات حول مستخدمي الإنترنت، بتاريخ 31 ديسمبر 2017، أن منطقة الشرق الأوسط تمثل 3.9% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في العالم أما إفريقيا تمثل نسبة 10.9% فقط، وبالتالي يعتبر مستخدمي الإنترنت في الدول العربية قليل مقارنة بباقي الدول.

الجدول رقم(3): عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية(2017)

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت	% من السكان	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت	% من السكان
البحرين	1535653	98%	سوريا	6025631	33%
العراق	19000000	48.3%	الإمارات	9385420	98.4%
الأردن	8700000	87.8%	اليمن	7031784	24.3%
الكويت	4104347	97.8%	الجزائر	18580000	44.2%
لبنان	5546494	91%	مصر	49231493	49.5%
عمان	3310260	68.5%	ليبيا	3800000	58.7%
فلسطين	3055088	60.5%	المغرب	22567154	62.4%
قطر	2644580	98.1%	تونس	7898534	67.7%
السعودية	30257715	90.2%	السودان	11816570	28.5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (www.internetworldstats.com, 2017)

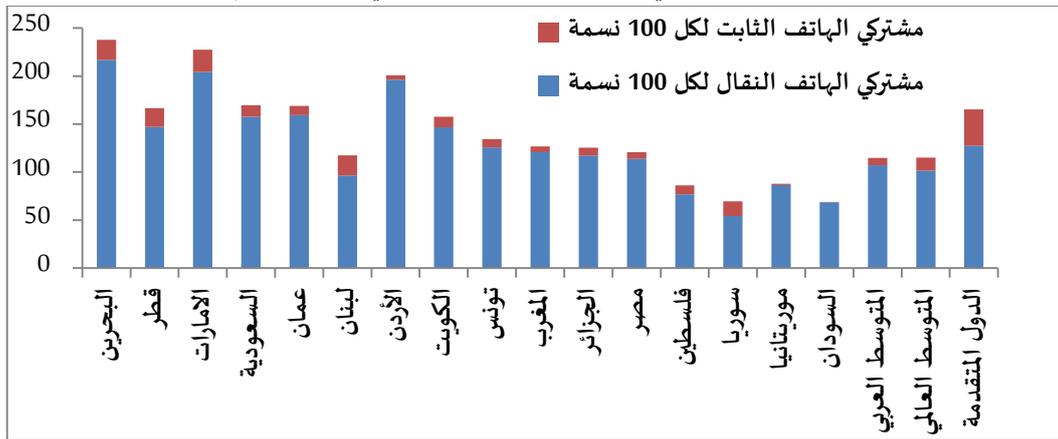
تحتل مصر المرتبة الأولى عربيا من حيث عدد مستخدمي الإنترنت الذي بلغ أكثر من 49 مليون مشترك، تليها السعودية بأكثر من 30 مليون مشترك، ثم العراق 19 مليون، والجزائر أكثر من 18 مليون. ولكن الأرقام السابقة تعبر عن عدد مستخدمي الإنترنت والأهم هو نسبة توفير الإنترنت لسكان البلد، وحسب موقع (Internet world Stats) في تصنيفها لأكثر من 50 البلدان وصولا للإنترنت جاءت كلا من البحرين، الإمارات، قطر والكويت ضمن هذه القائمة، وقد تجاوزت نسبة تغلغل الإنترنت فيها

أكثر من 97%، وهي نسبة جد مرتفعة تضاهي دول العالم المتقدم.

2.3 خطوط الهاتف الثابت والنقال:

يعتبر الهاتف النقال من بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي عرف انتشارا كبيرا في عدد مشتركه في الدول العربية أضعاف ما كان عليه قبل عشر سنوات، وهو ما يساعد الدول العربية من تحسين البنية التحتية للاتصالات التي تلعب الدور الأبرز في نجاح التحول الرقمي.

الشكل رقم(1): عدد مشطري الهاتف الثابت والنقال في الدول العربية(2017)



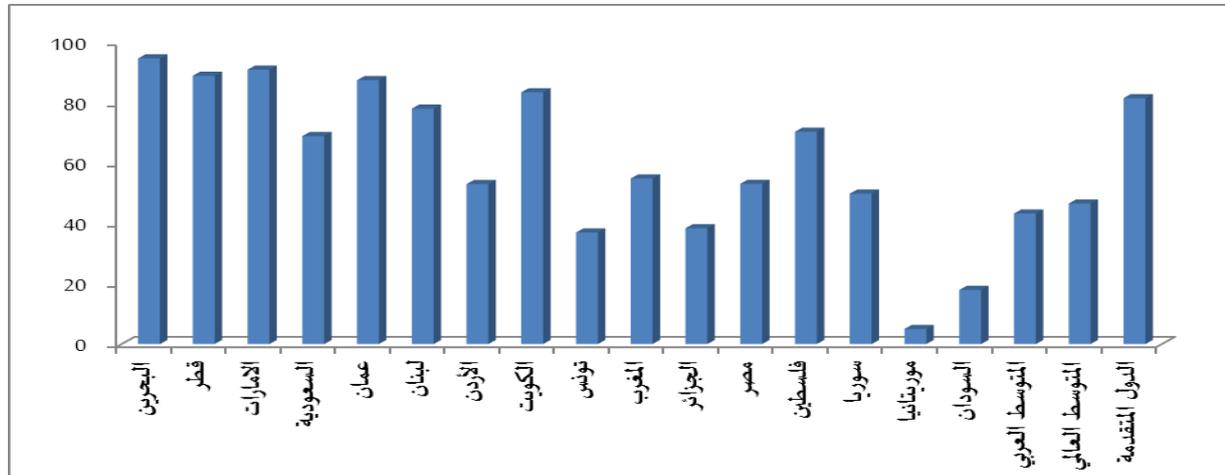
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (ITU, 2017)

حسب الاتحاد الدولي للاتصالات، سجلت الدول العربية نتائج متفاوتة في نسبة انتشار الهاتف الثابت والنقال، وحققت دول الخليج العربي بصفة عامة أكبر نسبة تغطية، أما باقي الدول شهد فيها سوق الهاتف النقال تحسنا كبيرا فأغلب الدول العربية حققت نسبة انتشار فاقت 100% من السكان مقابل تضائل خطوط الهاتف الثابت، ويمثل انتشار الهاتف النقال المزود بالإنترنت بالغ الأهمية في تسهيل إجراء المعاملات وتسريعها، وبالتالي يعتبر انتشار خطوط الهاتف من المؤشرات المهمة في تحديد البيئة الرقمية.

3.3 عدد الحواسيب:

يعبر امتلاك الأسر العربية لجهاز حاسوب عن امكانية النفاذ للأنترنت من المنزل وتوسيع انتشاره وتغلله، ورغم التطور الكبير التي شهدته الدول العربية في مجال توفير الحاسوب إلا أن العديد من الدول تعاني تأخر في عملية إدخال الحاسوب وادماجه في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات الأساسية للدولة.

الشكل رقم(2): نسبة الأسر التي تملك حاسوب في البلدان العربية (2017)



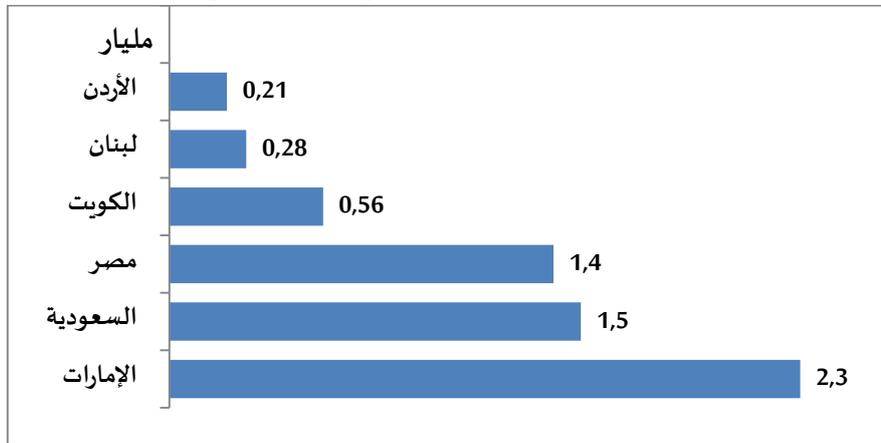
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (ITU, 2017)

من خلال الشكل السابق حققت البحرين أعلى نسبة حيث بلغ عدد الأسر التي تملك حاسوب 94.75%، تلتها الإمارات بنسبة 91% ثم قطر 89%، أما باقي الدول العربية فكانت النسب متوسطة في الأردن والمغرب إذ تخطت 50%، وضعيفة في تونس والجزائر بنسبة لم تتجاوز 40%، وكانت جد ضئيلة في السودان وموريتانيا.

4.3 التجارة الإلكترونية:

لقد زاد الاهتمام بالتجارة الإلكترونية بانتشار الأنترنت وزيادة عدد مستخدميه عبر العالم، وقد ساهمت التجارة الإلكترونية بتحقيق أرباح كبيرة للعديد من الدول المتقدمة والشركات العالمية الناشطة في هذا المجال، أما عربياً فما زالت التجارة الإلكترونية بعيدة وتساهم بشكل ضئيل مقارنة بباقي دول العالم ماعدا بعض التجارب الناجحة لدول الخليج التي تحتل فيها الإمارات العربية الصدارة، ولعل أحد أهم أسباب هذا التأخر غياب الأطر القانونية والتشريعات التي تنظم عمل هذا القطاع الجديد وتضمن حقوق البائع والمشتري عبر الإنترنت وتنظم العلاقة بينهم.

الشكل رقم (3): عوائد التجارة الإلكترونية في العالم العربي لسنة 2016



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (بيفورت، 2016)

ويتوقع خبراء شركة بيفورت التابعة لأمازون وصول حجم سوق التجارة الإلكترونية في العالم العربي في عام 2020 إلى 13.4 مليار وهذا بسبب ما تحزره دول الخليج من تقدم ملحوظ فقد شهدت هذه المنطقة وخاصة السوق السعودية والإماراتية، ويتوقع أن تحقق كلا من الإمارات والسعودية لوحدها أكثر من 10 مليارات دولار بحلول 2020 (بيفورت، 2015، صفحة 3).

4. أداء الدول العربية في مختلف مؤشرات الاقتصاد الرقمي:

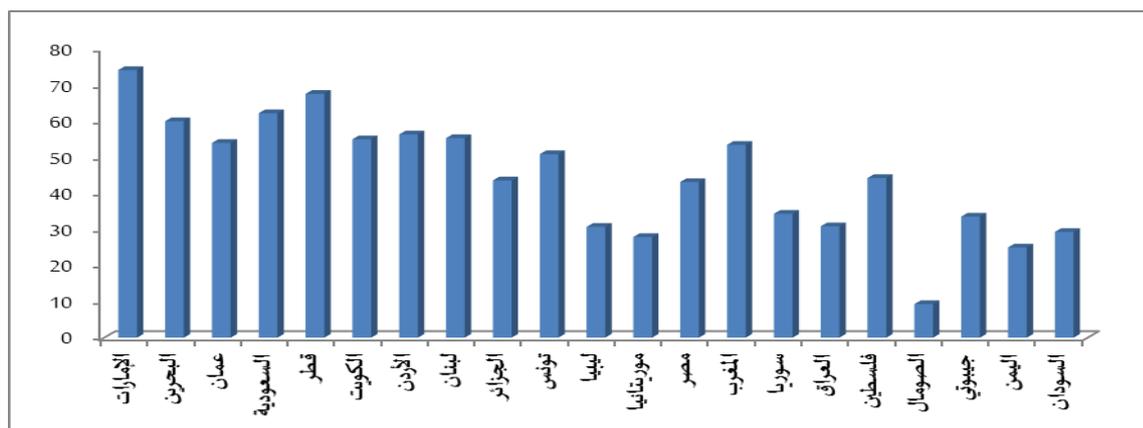
بعد تقديم أهم المؤشرات لقياس الاقتصاد الرقمي، والتي تختلف حسب مصدرها، نحاول في الجزء الموالي عرض أداء الدول العربية بالنسبة لمجموعة من المؤشرات المختلفة بهدف اعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد الرقمي في العالم العربي.

1.4 أداء الدول العربية في مؤشر المعرفة العربي ومؤشر المعرفة العالمي:

أ. مؤشر المعرفة العربي:

ارتكز مؤشر المعرفة العربي على 6 مؤشرات قطاعية يمتد كل منها على سلم (1-100)، وكشفت النتائج العامة لمؤشر المعرفة العربي للعام 2016 تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2016، صفحة 16).

الشكل رقم(4): أداء الدول العربية في مؤشر المعرفة العربي (2016)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على : (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2016)

وبالتالي يمكن القول أن الامارات احتلت المرتبة الأولى عربيا بمؤشر معرفة بلغ 74.09، ثم جاءت قطر في المرتبة الثانية بمؤشر بلغ 67.51 ثم السعودية بقيمة 62.16، وتذيلت المراتب الأخير كلا من موريتانيا واليمن والصومال على التوالي، وبالتالي حققت دول الخليج نتائج جيدة وتفوقت على باقي الدول العربية، وحققت لبنان والأردن نتائج أعلى من المتوسط، أما تونس والمغرب فكانت نتائجها لا بأس بها مقارنة بالجزائر التي كانت نتائجها أقل من المتوسط، أما باقي الدول فكانت نتائجها ضعيفة وأغلبها تتميز بعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمان.

الجدول رقم(4): أداء الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016

الدولة	التعليم ما قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البحث والتطوير والابتكار
الإمارات	73.58	71.81	61.44	86.08	83.10	68.53
البحرين	71.53	63.45	41.27	74.23	58.39	50.81
عمان	62.45	53.08	43.80	57.56	57.75	48.96
السعودية	69.31	54.33	56.54	69.22	62.46	61.12
قطر	73.57	68.77	51.40	82.02	67.03	62.24
الكويت	69.97	50.95	46.48	56.65	52.61	52.89
الأردن	61.62	61.04	48.61	57.98	59.40	49.05
لبنان	58.13	68.71	46.49	53.94	52.87	51.41
الجزائر	56.86	52.53	44.46	36.27	36.40	34.58
تونس	43.72	58.05	43.72	47.46	58.03	53.92
ليبيا	54.05	35.08	16.61	24.52	29.68	24.23
موريتانيا	15.15	47.75	18.03	19.51	32.57	34.26
مصر	60.38	53.14	52.04	43.30	49.11	45.72
المغرب	58.47	60.54	39.49	49.82	64.15	47.85
سوريا	34.64	43.42	35.13	26.45	29.58	36.65
العراق	38.23	36.01	24.22	34.41	28.15	23.98
فلسطين	56.56	47.07	40.82	42.11	38.72	40.02
الصومال	12.84	9.57	8.39	9.97	15.09	0
جيبوتي	35.73	40.82	10.18	36.63	34.89	42.98
اليمن	22.44	32.61	15.96	19.88	25.76	33.19
السودان	35.95	29.24	30.68	25.21	23.10	31.46

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2016)

بين الجدول السابق الاختلافات الكبيرة بين الدول العربية في المؤشرات القطاعية والتي جاءت كما يلي (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2016، الصفحات 32-74):

- بالنسبة لمؤشر التعليم ما قبل الجامعي احتلت دول الخليج الصدارة، حيث فاق المؤشر في كل من قطر والإمارات والبحرين 70 من 100، وفي الطرف المقابل لم تتجاوز نتائج الدول الأخرى درجة المتوسط، وأغلبها يعاني من أزمات سياسية واجتماعية أو حروب ونزاعات:

- بالنسبة لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني فأظهرت النتائج تشتتا كبيرا بلغ مداه 62.24 بين أعلى قيمة للإمارات وأدنى قيمة للصومال، وعموما سجلت 12 دولة درجات تساوي المتوسط (50 من 100)، ضمت دول الخليج، المغرب، الأردن ولبنان وتونس والجزائر.

- بالنسبة للتعليم العالي كانت نتيجة الإمارات فقط التي تجاوز فيها المؤشر عتبة 60%، وثلاث دول فقط فوق 50% هي السعودية ومصر وقطر. أما باقي الدول فكان المؤشر جد منخفض:

- أما باقي المؤشرات فتفوقت الإمارات فيها بدرجة كبيرة، وتبعتها بقية دول الخليج، أما باقي الدول العربية فكان أداءها بين المتوسط كلبنان والأردن، وبين الضعيف كالجزائر ومصر.

ب. مؤشر المعرفة العالمي:

يحتوي التقرير علي نتائج 131 دولة من بينها 15 دولة عربية. وفي هذا الاطار حلت سويسرا في المرتبة الأولى، وبلغت قيمة المؤشر العالم للمعرفة 71.8 نقطة من 100، تلتها كلاً من سنغافورة وفنلندا والسويد من خلال تحقيق النقاط التالية: 69.5، 68.3، 68.5 على التوالي (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2017، صفحة 4).

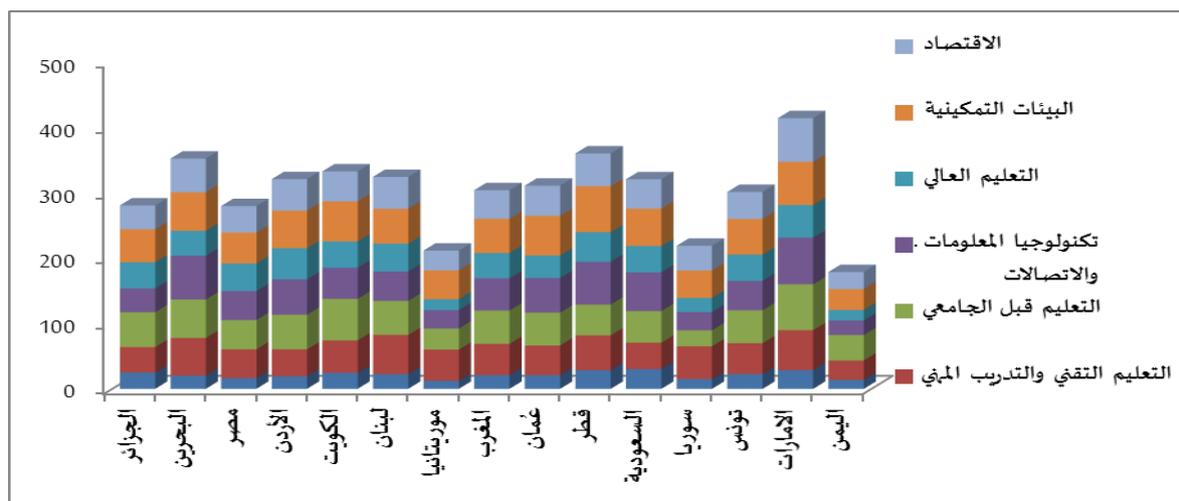
الجدول رقم (5): ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي (2017)

الدولة	القيمة	الرتبة	الدولة	القيمة	الرتبة
الإمارات	59	25	المغرب	43	77
قطر	51	41	تونس	42	80
البحرين	50	43	مصر	40	95
الكويت	47	59	الجزائر	40	96
الأردن	46.2	62	سوريا	31	126
لبنان	46	63	موريتانيا	29	128
السعودية	45	68	اليمن	25	131
عمان	44	75			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2017)

احتلت الامارات المرتبة الأولى عربيا و25 عالميا في مؤشر المعرفة العالمي، وسجلت قيمة 59 من 100، أي بفارق 12.8 نقطة عن سويسرا صاحبة الصدارة عالميا، تلتها قطر في المرتبة 41، والبحرين في المرتبة 43، وتذلت كلاً من سوريا وموريتانيا واليمن المراتب الأخيرة وهي الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، كما حققت مصر والجزائر نتائج ضعيفة مقارنة بباقي الدول العربية.

الشكل رقم(5): أداء الدول العربية في المؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي(2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على : (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2017)

حققت الامارات التفوق في جميع المؤشرات القطاعية، ماعدا مؤشرين هما: مؤشر البحث والتطوير التي احتلت فيه السعودية الصدارة عربيا بقيمة 30.22 من 100 وتجدر الإشارة هنا أن أغلب الدول العربية حققت نتائج ضعيفة جدا في هذا المؤشر والتي كانت أقل من 30 نقطة وهو ما يدل على ضعف الابتكار وعدم الاهتمام بالبحث والتطوير، أما مؤشر البيئة التمكينية احتلت فيه قطر الصدارة بنقطة 70 من 100.

2.4 أداء الدول العربية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

حسب تقرير قياس مجتمع المعلومات لسنة 2017 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، جاءت أيسلندا في المرتبة الأولى عالميا في مؤشر التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة بلغت 8.98 من 10، وتلها كوريا الجنوبية بقيمة 8.85، ثم سويسرا بقيمة 8.74 (ITU, 2017, p. 31).

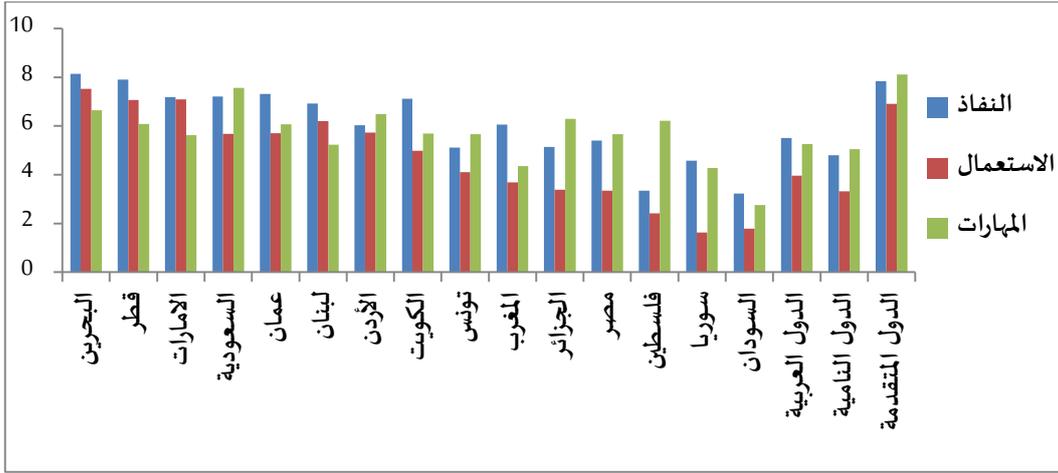
الجدول رقم(6): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الاتحاد الدولي للاتصالات لسنة 2017

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
31	البحرين	7.60	99	تونس	4.82
39	قطر	7.21	100	المغرب	4.77
40	الامارات	7.21	102	الجزائر	4.76
54	السعودية	6.67	103	مصر	4.63
62	عمان	6.43	123	فلسطين	3.55
64	لبنان	6.30	126	سوريا	3.34
70	الأردن	6.00	145	السودان	2.55
71	الكويت	5.98		المتوسط العالمي	5.11

Source : (ITU, 2017)

يبين الجدول السابق النتائج المتباينة بين الدول العربية، والفارق الكبير بين أعلى قيمة للبحرين (7.60) وأدنى قيمة للسودان (2.55) أي بفارق مداه 5.05 وهو ما يبين وجود فجوة بين البلدان العربية بسبب تقدم دول الخليج العربي عن باقي الدول العربية. وبالنظر إلى نتائج يمكن القول أن الدول العربية انقسمت إلى قسمين: قسم حقق نتائج أعلى من المتوسط العالمي تتمثل في دول الخليج العربي مع لبنان والأردن، والقسم الآخر حقق نتائج أقل من المتوسط العالمي تتمثل في دول شمال افريقيا مع فلسطين وسوريا والسودان.

الشكل رقم(6): أداء الدول العربية في المؤشرات الفرعية 2017



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق.

ويعتبر مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس فقط لقياس الاقتصاد الرقمي، وإنما أيضا لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان، وقياس الفجوة يتم من خلال الفرق بين ما تحققه البلدان في المؤشر فيما بينها، ومن خلال الاطلاع على الشكل السابق يتضح وجود نوعين من الفجوات، الأولى بين الدول العربية والدول المتقدمة، والثانية تتمثل في فجوة بين الدول العربية فاذا قارنا دول الخليج بباقي الدول العربية نجد أن فجوة كبيرة على مستويين أي بين العرب، وبين العرب والدول المتقدمة.

3.4 أداء الدول العربية في مؤشر التطور الرقمي:

حسب نتائج مؤشر التطور الرقمي تم تقسيم البلدان حسب نتائجها لسنة 2017 كما يلي (The Fletcher School

and Mastercard, 2017, p. 19)

✓ **البلدان البارزة (Stand Out):** تتميز هذه البلدان بقدراتها الرقمية العالية وتظهر زخما كبيرا. كما تتميز هذه البلدان بقيادة العالم في مجال الابتكار، بالإضافة على قدرتها المحافظة على موقعها مع مرور الزمن. وقد صنف المؤشر الرقمي لسنة 2017 كلا من سنغافورة وهونغ كونغ ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والإمارات العربية من الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الرقمي.

✓ **البلدان المماثلة (Stall Out):** تتمتع هذه البلدان بحالة عالية من التقدم الرقمي، ولكنها تشهد تباطؤ في الاستمرار في تحقيق الزخم الرقمي أي أنها الدول التي حققت مستوى عال من التطور الرقمي في الماضي ولكنها فقدت الزخم وتراجعت. وفي هذا التصنيف توجد خمسة دول هي: النرويج والسويد وسويسرا والدنمارك وفنلندا، وهذه البلدان أمام تحديات المحافظة على النمو ودعمه عن طريق إعادة التركيز على الابتكار.

✓ **البلدان المنطلقة (Break Out):** هي البلدان ذات أداء منخفض فيما يتعلق بحالتها الرقمية، ولكنها تتطور بسرعة، وتتميز هذه البلدان بالبنية الضعيفة نسبيا وضعف الجودة المؤسسة. ولكن هذه البلدان تملك الامكانيات لكي تصبح دولا بارزة رقميا كما ليزيا والصين وغيرها .

✓ **البلدان المراقبة (Watch Out):** وهي بلدان ذات حالة رقمية متدنية وزخم رقمي منخفض. وفي بعض الحالات تتراجع هذه البلدان إلى الوراء في وتيرة التحول الرقمي. وتتمثل أضمن طريقة لنقل هذه الدول إلى تحقيق الزخم الرقمي هي تحسين الوصول إلى الأنترنت عن طريق سد فجوة الانترنت عبر النقال.

ويحتوي مؤشر التطور الرقمي لسنة 2017 على نتائج 60 دولة من بينها 6 دول عربية والتي جاء ترتيبها كما هو موضح في

الجدول الموالي:

الجدول رقم(7): نتائج الدول العربية في مؤشر التطور الرقمي(2017)

النتيجة	قيمة المؤشر(5-0)	الدولة	الترتيب
Stand Out	3.22	الامارات	22
Stand Out	2.80	السعودية	31
Break Out	2.41	الأردن	40
Break Out	2.12	المغرب	50
Watch Out	1.74	مصر	54
Watch Out	1.64	الجزائر	57

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (The Fletcher School and Mastercard, 2017, p. 21).

وبالتالي حسب الجدول السابق احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا و22 عالميا، تليها السعودية بعد أن حققت المرتبة31 عالميا، وبالتالي تم تصنيف كلا من الامارات والسعودية ضمن الدول البارزة في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال تميزها بأسواق رقمية متطورة، أما كلا من الأردن بالمرتبة40 عالميا والمغرب بالمرتبة50 عالميا فتم تصنيفهم ضمن الدول المنطلقة أي الدول التي أداؤها لا يزال ضعيف في التحول الرقمي ولكنها تتطور وتتوفر على الامكانيات اللازمة لتصبح من البلدان البارزة، وتذيل الترتيب كلا من مصر والجزائر باحتلالهما المرتبتين 54 و57 على التوالي، والذي جاء تصنيفهما ضمن الدول المراقبة التي تتميز بضعف التحول الرقمي، وبالتالي تواجه فرص عديدة لتحقيق النمو كما تواجه تحديات كبيرة للنهوض بالاقتصاد الرقمي.

4.4 أداء الدول العربية في مؤشر الجاهزية الشبكية:

يتضمن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة2016 فيما يخص مؤشر الجاهزية الشبكية، نتائج 139 دولة، أحتلت فيها سنغافورة المرتبة الأولى، تليها كلا من فنلندا والسويد، أما أداء الدول العربية فكان متفاوت بين الجيد والمتوسط، والضعيف جدا، وفيما يلي أداء الدول العربية في هذا المؤشر.

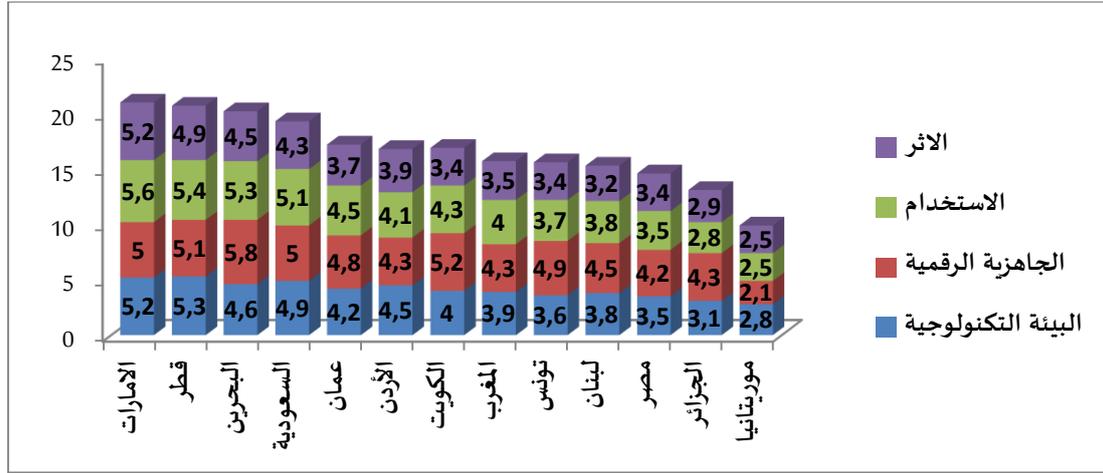
الجدول رقم(8): ترتيب الدول العربية في مؤشر الجاهزية الشبكية(2016)

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر(7-0)	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر(7-0)
26	الامارات	5.3	78	المغرب	3.9
27	قطر	5.2	81	تونس	3.9
28	البحرين	5.1	88	لبنان	3.8
33	السعودية	4.8	96	مصر	3.7
53	عمان	4.3	117	الجزائر	3.2
60	الأردن	4.2	136	موريتانيا	2.5
61	الكويت	4.2			

Source : (World Economic Forum, 2016, p. 16)

احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والمرتبة26 من بين 139، تليها كلا من قطر والبحرين، وكانت نتائج البلدان الثلاثة جيدة وقرية المستوى وبفوارق بسيطة جدا، وأظهرت هذه البلدان جاهزية رقمية عالية مقارنة بباقي الدول العربية بالإضافة لتوفر البيئة التكنولوجية وارتفاع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومة وبالتالي نجاح دول الخليج بصفة عامة ناتج على تبني المجتمع والأفراد والحكومات للتحول الرقمي والعمل على نجاحه، وهذا ما تفتقر له باقي الدول.

الشكل رقم(7): أداء الدول العربية في المؤشرات الفرعية لمؤشر الجاهزية الشبكية(2016)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Economic Forum, 2016, pp. 17-20)

وبالتالي حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر الجاهزية الشبكية 2016 جاءت النتائج لتؤكد التفوق الكبير للإمارات وقطر والبحرين على بقية الدول العربية في جميع المؤشرات الرئيسية والفرعية، حيث احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا في مؤشر البيئة التكنولوجية (المرتبة 15 عالميا)، أما البحرين فاحتلت المرتبة الأولى عربيا في مؤشر الجاهزية الرقمية (المرتبة 26 عالميا)، وفيما يخص مؤشري الاستخدام والأثر فاحتلت الامارات المرتبة الأولى عربيا (المرتبة 13 عالميا بالنسبة للاستخدام، والمرتبة 18 بالنسبة للأثر).

5. تحليل النتائج:

بعد الاطلاع على نتائج المؤشرات المختلفة المتعلقة بقياس الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، وبعد تحديد واقع البيئة الرقمية في الوطن العربي، تبين التفوق الكبير لدول الخليج العربي على باقي الدول العربية حيث أن هذه الدول استطاعت منافسة حتى الدول المتقدمة في معظم المؤشرات الدولية، ويعود هذا التفوق إلى عدة أسباب أهمها:

✓ توفر الإرادة السياسية فالقادة في الدول الخليجية يدركون أن تسريع الرقمنة سيكون له تأثير كبير على الإدماج الاجتماعي، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخلق الوظائف، والإنتاجية الاقتصادية، وكفاءة الحكومة، لذا فإن الرقمية هي عامل التمكين الرئيسي لطموحات الحكومات لاقتصاداتها ومجتمعاتها (Tarek Elmasry and Others, 2016, p. 26).

✓ في دولة الإمارات العربية المتحدة من 70% إلى 80% من السكان يملكون كمبيوتر خاص، مما يضع البلاد في الرتب العليا لتغلغل الهواتف الذكية في العالم. ووفقا لهذا المقياس، تكون البحرين وقطر ودولة الإمارات أعلى من الولايات المتحدة (100% مقابل 80%) وتحتل المراتب الأولى أيضا في استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية واسع الانتشار (Tarek Elmasry and Others, 2016, p. 11).

✓ أدت الجهود التي بذلتها حكومة الإمارات على مدى السنوات الـ 15 الماضية إلى جعل الإمارات واحدة من أكثر دول العالم اتصالية. تمتلك جميع منازلها تقريبا إمكانية الوصول إلى الإنترنت ويستخدم معظم مواطنيها الإنترنت بشكل منتظم. وتعد دولة الإمارات رائدة عالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطط لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها من خلال كونها واحدة من أوائل الدول التي تقوم بنشر شبكات وخدمات (G.5) (ITU, 2017, p. 200).

✓ في السعودية أعطى برنامج التحول الوطني الأولوية للتحول الرقمي كأحد أهم أربعة أهداف وطنية مشتركة، وحدد البرنامج 5 منصات رقمية، و29 مبادرة رقمية أساسية للقطاعات الرئيسية، وعددا من الأصول الرقمية الوطنية لتلقي المزيد من الاستثمارات من أجل دعم التحول الرقمي للحكومة (Tarek Elmasry and Others, 2016, p. 26).

✓ تضع رؤية قطر 2030 أولوية لإنشاء اقتصاد قائم على المعرفة يتميز بالابتكار، وروح المبادرة والتميز في التعليم، وتحقيق التفوق بالنسبة للبنية التحتية على المستوى العالمي، والتنفيذ الفعال للخدمات العامة (Tarek Elmasry and Others, 2016, p. 27).

6. الخاتمة:

أصبح التحول للاقتصاد الرقمي بالنسبة للدول العربية حتمية لا بد منها لضمان استمراريتها وتحقيق متطلبات النمو والدفع بعجلة التنمية، وفي ظل آليات هذا الاقتصاد الجديد التي تتطلب توفر مجموعة من المتطلبات تتمثل في توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتكوين وتعليم الموارد البشرية المؤهلة لقيادة التحول الرقمي، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير مع توفير البيئة الملائمة من قوانين وسبل تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني وغيرها، كلها عوامل تمثل أساس بناء ونجاح التحول الرقمي الذي أصبح من متطلبات العصر الحالي، فالانفتاح على العالم الخارجي يحمل في طياته مخاطر ولكنه يحمل فرصا جديدة لتحقيق النمو إذا أحسنه الدول العربية استغلالها وسخرت لها كل الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتقليص الفجوة الرقمية وضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي.

7. قائمة المراجع:

- ITU. (2017). *ICT Development Index*. Retrieved 08 03, 2018, from www.itu.int/net4/ITU-D/idi/2017/index.html
- ITU. (2017). *Measuring the Information Society Report*.
- lambin, J. j. (2014). *Rethinking the Market Economy*. 1st edition, England: Palgrave macmillan.
- Tarek Elmasry and Others. (2016). *Digital Middle East : Transforming the region into a leading digital economy*. Mckinsey Company.
- The Fletcher School and Mastercard. (2017). *Digital Planet*.
- United Nations and ESCWA. (2018). *Perspectives on the digital economy in the Arab region*. Beirut, Lebanon.
- World Economic Forum. (2016). *The Global Information Technology Report : Innovating in the Digital Economy*. Retrieved 04 30, 2018, from www3.weforum.org/docs/GITR2016/GITR_2016_full%20report_final.pdf
- www.internetworldstats.com. (2017). *Internet World Stats: Usage and Population Statistics*. Retrieved 07 14, 2018, from www.internetworldstats.com
- الاتحاد الدولي للاتصالات. (2015). *تقرير قياس مجتمع المعلومات: ملخص تنفيذي*. تاريخ الاسترداد 01 04, 2018، من www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/misr2015/MISR2015-ES-A.pdf
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2016). *تقرير مؤشر المعرفة العربي*.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2017). *مؤشر المعرفة العالمي: تقرير ملخص*.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2017). *تقرير مؤشر المعرفة العالمي: النتائج*.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2017). *مؤشر المعرفة العالمي: المنهجية*. تاريخ الاسترداد 10 07, 2018، من www.knowledge4all.com/Methodology.aspx?language=ar
- بيفورت. (2015). *تقرير بيفورت للمدفوعات*. تم الاسترداد من www.payfort.com
- بيفورت. (2016). *تقرير بيفورت للمدفوعات*. تاريخ الاسترداد 22 04, 2018، من www.payfort.com
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية. (2016). *ملخص عن تقرير قياس مجتمع المعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات*. تاريخ الاسترداد 15 07, 2018، من www.moict.gov.jo/uploads/Policies-and-Strategies-Directorate/Reports/International-Reports/MIS-Reports/Summary-of-MIS-2016.pdf